الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

# الافتتاحية: فكرة حقوق الإنسان في أزمة

محمد السيد سعيد

**الإشارة المرجعية لهذا المقال:** سعيد، محمد السيد (2002) *الافتتاحية: فكرة حقوق الإنسان في أزمة*. رواق عربي، 7 (1)، 6-18.

**إيضاح**
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

**حقوق النشر**
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

# فكرة حقوق الإنسان في أزمة

في بداية الانتفاضة الفلسطينية الباسلة أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بيانا بعنوان عالمية حقوق الإنسان في خطر. أشار البيان إلى أن موقف الدول العظمى الذي يحابي إسرائيل ويمنحها ترخيصا بالمضي في سياسية القمع والقهر والتمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني يطعن في قلب فكرة العالمية التي نادى بها المجتمع الدولي وجعلها حجر الزاوية في النضال من أجل احترام حقوق الإنسان من جانب جميع الحكومات والدول والهيئات العامة والخاصة.

والمنطق هنا بالغ الوضوح. إذا تم منح دولة ما امتيازات فوق القانون الدولي، بما يجعلها قادرة على خرق جميع التزاماتها وفقا للاتفاقيات والأعراف الدولية فإن الحديث عن عالمية حقوق الإنسان يصبح مادة للتندر في أفضل الأحوال وتمويها على الجرائم التي ترتكب ضد الشعوب المقهورة وعلى رأسها الشعب الفلسطيني في أسوأها. فمعنى عالمية حقوق الإنسان يستمد لا فقط من مبدأ المساواة في الالتزام بها أمام القانون الدولي وإنما من المبدأ الأعمق وهو عدم التمييز لأي سبب. بل إنه يستمد من فكرة حكم القانون ذاتها والتي لا يستقيم بدونها مجتمع متحضر سواء كان محليا أو دوليا. فإذا كان النظام الدولي يغطي على جرائم دولة بعينها ويمنحها التزاما فوق القانون فإننا نصبح أمام ذهنية عنصرية وربما أيديولوجية عنصرية بغض النظر عما إذا كان الامتياز يذهب لتلك الدولة لكونها "يهودية" أو لكونها حليفة للقوة العظمى الوحيدة. وما ذهب إليه بيان مركز القاهرة هو أن الاستمرار في الدفاع عن حقوق الإنسان لا يستقيم طالما أن القوة العظمى الوحيدة تتغنى بحقوق الإنسان وتمنح حليفتها إسرائيل سلطة التنكيل بالشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى دون أن يطولها عقاب.

صدر هذا البيان قبل أحداث ١١ سبتمبر. والآن بعد أكثر من ستة شهور من هذه الأحداث ربما يكون الوضع قد ساء كثيرا. فالمسألة لم تعد مجرد وجود خطر يحيط بمبدأ العالمية وإنما نقف الآن أمام مأزق حقيقي لفكرة حقوق الإنسان.

ملامح الأزمة بعد ١١ سبتمبر واضحة وكلها تدور على نحو أو آخر حول

إشكالية إمكانية تطبيق هذا الخطاب وا لاستخدام المنافق والانتهازي له في السياسة الدولية والمحلية. غير أننا قد نستبق التحليل بالإشارة إلى الجانب المكمل لمظاهر الأزمة وهو التوظيف الانتهازي من جانب البعض هنا للتوظيف الانتهازي من جانب البعض هناك للتحلل من الالتزام ولو بالمعايير الأولية والأكثر بساطة للمعاملة الإنسانية للناس بأوسع معانيها. إن الأزمة التي نواجهها عالمية، وهى تنتج عن التعامل مع قضية حقوق الإنسان بمنطق دائري لا يمكن الإمساك بأطرافه ويقوم في نهاية المطاف على حيل منطقية وأخلاقية لا حل معروف لها غير الخروج من الدائرة الشريرة لهذا المنطق. ونعنى بالمنطق الدائري القول بأن الآخرين لا يحترمون حقوق الإنسان وبالتالي لا وجود لالتزام مادي وفعلي بهذه الحقوق ومن ثم فإن بوسع أية حكومة ألا تلتزم بهذه الحقوق.

السبب المباشر في تقديري للأزمة الراهنة للفكرة الحقوقية والإنسانية يكمن في السياسات الأمريكية.

لنفصل قليلا ما نزعمه ولنتعمق قليلا في نتائجه المنطقية وتناقضاته العملية.

أهم مظاهر الأزمة على الإطلاق بعد ١١ سبتمبر تنحصر في الشكوك المجددة حول إمكانية التطبيق الأمين لحقوق الإنسان في كافة الظروف والأحوال وفي كافة النظم الثقافية والأنساق الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الشكوك المجددة أو الإضافية تركز حول استجابة الولايات المتحدة لأزمة ١١ سبتمبر.

اتسمت هذه الاستجابة برد الفعل الفوري القائم للهجوم الإرهابي في ٩/١١ بأولوية ساحقة للقو ة الباطشة. وليس لنا هنا أن ندخل في مناظرة عقيمة حول ما إذا كان تنظيم القاعدة بزعامة بن لادن هو المدبر والمنفذ للهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ذلك اليوم المشئوم أم لا. فتلك مناقشة عقيمة ولا أظن أن لها قيمة منطقية أو عملية لأن أطرافها لا يملكون معلومات دقيقة وخاصة عندنا هنا في العالم العربي وتحديدا من ينكرون بحماس غير مفهوم إمكانية قيام تنظيم القاعدة بعمليات كتلك التي وقعت في ١١ سبتمبر. فالمهم في تقديري- هو أن الإدارة الأمريكية لم تنتظر طويلا قبل الخروج باستنتاج حاسم بمسئولية جهة ما وقررت المضي فورا في معاقبة وشن الحرب على تلك الجهة.

ولم يكن أحد من الناحية العملية يتوقع أن تنتظر الإدارة الأمريكية شهورا أو سنوات. ولكن بلدا يحترم القانون عموما ناهيك عن المبادئ العامة لحقوق الإنسان

**الحديث عن عالمية حقوق الإنسان أصبح مادة للتندر في أفضل الأحوال وتمويهاً على الجرائم التي ترتكب ضد الشعوب المقهورة في أسوأها.**

كان يتوقع منه أن ينهج ما تمليه مبادئ القانون من تحقيقات كافية ودالة وقابلة للاتفاق العام حول قيمتها القانونية قبل أن يبدأ في توجيه الاتهام وتطبيق مبادئ العدالة بما في ذلك مبدأ حق الدفاع الشرعي.

هذا ما تفعله أو ينبغي أن تفعله أجهزة القانون في الواقع المحلي للدول التي تحترم حكم القانون عندما تشك في قيام فرد ما بارتكاب جريمة. كان من الأحرى بالإدارة الأمريكية أن توالي وتستوفي تحقيقات قانونية ومتكاملة ومقنعة للجميع قد تنتهي بنفس النتيجة ولكنها تكون قد استوفت المتطلبات القانونية لتوجيه الاتهام. وما فعلته الإدارة الأمريكية هو تجاهل هذه المتطلبات القانونية و مضت إلي التعامل مع المسألة عبر تحقيقات سياسية تترك الكثير جدا من الأسئلة التي لم يجاب عليها. وعبر هذه التحقيقات السياسية تصرفت على الفور بشن الحرب في أفغانستان.

الواقع أن هذا بالضبط هو ما تفعله أجهزة الدول التي لا تحترم ولا تتقيد بمبدأ حكم القانون عموما وبالمبادئ العامة للقانون الدولي لحقوق الإنسان بصفة خاصة. وقد تثور هنا مسألة الفارق بين ما يقع في دائرة السياسة المحلية وما يقع في دائرة السياسة الخارجية. ولكن التحجج بهذا التمييز يطعن في مدى توفر الدولة العظمى الوحيدة على احترام القانون في مجال سياستها الخارجية. فالمقصود من مجرد اقتراح التمييز هو القول بأن على الدول أن تطبق حكم القانون في الداخل وأن تتجاهله في الخارج.

ولكن مدى توفر الدولة الديمقراطية العريقة والعظمى الوحيدة على احترام حقوق الإنسان حتى في مجالها الولائي الداخلي لم يتأكد بل اهتز بصورة خطيرة مع إصدار القوانين المعروفة والمسماة باسم من صاغها ودفعها للصدور من الكونجرس الأمريكي: أي قوانين أشكروفت. أقل ما يقال عن هذه القوانين هو أنها تقيم تمييزا بين الأفراد وتستثني العرب والمسلمين بمعاملة خاصة خارج الإطار القانوني العام للدولة الأمريكية وتبيح خرق خصوصياتهم وحقوقهم الإنسانية. بل إن هذه القوانين تنشئ في الواقع إطارا قانونيا خاصا يحدد المركز القانوني لطائفة واسعة جدا من الناس هم المشكوك فيهم من العرب والمسلمين إجمالا. وهذا التمييز والاستثناء أو فلنقل الاستهداف يوجه طعنة نجلاء لمبدأ المساواة أمام القانون ولمبدأ عالمية حقوق الإنسان. فإذا أضفنا لذلك تشكيل محاكم عسكرية لمحاكمة المشتبه

فيهم والذين يتحددون بدين وجنسيات معينة نكون أمام خرق كامل وبالغ الفظاظة لمنظومة حقوق الإنسان.

ونضيف لذلك بكل تأكيد فكرة أو مذهب الحرب ضد الإرهاب. وهنا أيضا لا نتداخل مع مناظرة عقيمة أخرى حول ما إذا كانت هناك جريمة قانونية محددة ومميزة اسمها الإرهاب أم التعامل مع ما يطلق عليه الإرهاب تبعا لأنواع الجرائم الاعتيادية التي يسميها ويعاقب عليها القانون العام. فتلك في تقديري- مهاترات لا معنى لها في الجوهر. ولنتعامل مع المسألة الواضحة والمحددة أمامنا هنا وهى شن "حرب" مفتوحة لا نهاية محددة لها كوسيلة لمناهضة أو استئصال تلك الجريمة.

ولربما نقبل تعبير الحرب لو أنه يستعمل بمعنى كنائي كأن نقول مثلا " الحرب ضد المخدرات " أو " الحرب ضد الإهمال ". فالحرب نفسها هى المناخ الذي تزدهر فيه جميع انتهاكات حقوق الإنسان. ولنتعامل مع ما حدث بالفعل في أفغانستان. كان هناك دائما سؤال كبير وهو ما إذا كان من الممكن فعلا القضاء على منظمات إرهابية عن طريق الحرب بمعناها الظاهر والمادي المباشر. أكد كثير من الناس من ذوي الاختصاص استحالة تحقيق هذا الهدف. فالإرهابيون يسهل أن يذوبوا بين عموم الناس، وهو الأمر الذي ينتهي بالحرب إلى شنها ضد المدنيين وإيقاع ضحايا كثيرين لربما يكونو ا أكثرا عددا بكثير مما تستطيع أية منظمة إرهابية إحداثه. وهذا ما حدث بالضبط في أفغانستان. فمن أجل معاقبة "إرهابيين" يشتبه في ارتكابهم لجريمة ١١ سبتمبر التي وقع فيها أقل من ٤ آلاف ضحية تم شن حرب سقط فيها أضعاف هذا العدد. والآن حيث إن الإدارة الأمريكية تتحدث عن "حرب مفتوحة" ضد الإرهاب بالمعنى المادي الظاهر للكلمة فإننا نتعامل مع توقعات جدية لسقوط آلاف مؤلفة من الضحايا الأبرياء.

هذا هو أيضا ما تفعله الحكومات التي لا تحترم مبدأ حكم القانون بما فيها الحكومات العربية التي دفعتها حروبها الخاصة "ضد الإرهاب" أو المعارضة أو أيا من كان إلى توسيع دائرة الاشتباه وإيقاع آلاف مؤلفة من الضحايا الأبرياء.

ولنقترب أكثر من الموضوع بمناقشة حالة ليست نظرية وإنما تحدث كثيرا في الحياة العملية لمختلف الدول، بل وتقع في القلب من إشكالية القانون والمدخل الإنساني عموما. إذا اتخذ إرهابي أو مجرم ما تلاميذ مدرسة كرهائن وأخذ في التهديد بقتلهم إذا لم تنفذ مطالب ما. هذه حالة إجرامية معروفة ووقعت مئات

**قوانين أشكروفت تقيم تمييزاً بين الأفراد وتستثني العرب والمسلمين بمعاملة خاصة خارج القانون العام للدولة.!**

وآلاف المرات في الولايات المتحدة. والسؤال هو ماذا تفعل الولايات المتحدة أمام تلك التهديدات. ثمة دائما إغراء الهجوم على المجرم بالقوة المسلحة حتى لو أدى ذلك إلى تنفيذ المختطف لتهديداته أو سقوط المختطفين أو أعداد كبيرة منهم ضحايا "نيران صديقة". وهناك شئ من المنطق وراء الأخذ بهذا المنهج. فالتسليم بمطالب الإرهابي في هذه الحالة قد يؤدي إلى تشجيع كثيرين على القيام بالشيء نفسه، الأمر الذي يؤدي في أحسن الأحوال إلى الفوضى وفي أسوأها إلى إيقاع ضحايا أكثر عددا من هؤلاء المراد إنقاذهم. ولكن إقامة السياسة العدالية أو سياسة مناهضة الجريمة على رد الفعل الفوري القائم على الاقتحام دائما واستخدام العنف يؤدي إلى إهدار أرواح بريئة ربما كان يمكن إنقاذها لو تعاملت السلطات العامة بحكمة وروية مع مثل تلك الحالات. ماذا تفعل الولايات المتحدة؟ هناك أمثلة من هذا السلوك وذاك. فالسياسة العامة المعلنة هي عدم التسليم بمطالب الإرهابيين. ولكن هناك آلاف الحالات التي تم التعامل فيها بروية وحكمة وتم فيها بالفعل إنقاذ أرواح بريئة.

ما يفسر الحاجة إلى هذه الروية والتي تشمل أغلب الحالات هي أن الحكومة الأمريكية تحترم من حيث المبدأ أرواح مواطنيها. ولكن ماذا يفسر ذهاب الولايات المتحدة إلى شن الحرب في أفغانستان وعدم استعمال الروية و عدم منح المدخل السياسي والدبلوماسي والقضائي فرصة كافية؟ إننا نضطر هنا إلى إجابات متعددة وإن كانت تلتقي جميعا حول فكرة واحدة وهى أن الولايات المتحدة لا تحترم بما فيه الكفاية أرواح المواطنين في بلاد أخرى وعلى رأسها أفغانستان. ويؤكد هذا الاستنتاج أن الولايات المتحدة عمدت إلى استخدام جنودها في الحرب إلى أقل قدر ممكن والاستعانة بجنود أفغان إلى أقصى قدر ممكن وبغض النظر عما إذا كانت دوافع "المتطوعين" الأفغان سياسية وأيديولوجية أو ببساطة دوافع مادية. ولنتصور نتائج هذه الممارسة لو تم تعميمها لتشمل حروبا أمريكية عديدة ضد العراق وفي الفيلبين واليمن والصومال وربما بلاد أخرى.

ونتيجة لتلك السياسات الأمريكية أشارت المنظمات العربية والدولية لحقوق الإنسان وعلى رأسها مركز القاهرة لأهم النتائج غير المباشرة وهى تشجيع أو على الأقل تجاهل الانتهاكات الخطيرة التي تقوم بها دول أخرى حليفة للولايات المتحدة لحقوق الإنسان وخاصة لو نجحت هذه الدول في تصوير تلك الانتهاكات كضرورات

لنجاح سياساتها في الحرب ضد الإرهاب المحلي أو العالمي. وهذا هو ما جسده التقرير التعيس للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العالم وخاصة فيما يتعلق بالتقرير الخاص عن إسرائيل والذي برر الاختراقات المذهلة لحقوق الشعب الفلسطيني باسم الحرب على الإرهاب أو ما أسماه الرئيس الأمريكي بصفاقة وجهل منقطع النظير بـ "حق الدفاع الشرعي".

كما أشرنا تتمكن هذه الدول من الحصول على ترخيص سياسي دولي بممارسة انتهاكاتها باسم الحرب على الإرهاب. فإسرائيل ضاعفت استخدام الترخيص الممنوح لها أصلا بالتنكيل بالشعب الفلسطيني. أما الدول العربية فبوسعها وضع انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان على المستوى المحلى في إطار السياسة الأمريكية وشعارها الجامع الشامل المسمى بالحرب ضد الإرهاب.

ولكن تبدو لي المسألة أكثر تعقيدا مما تصوره المنظمات الدولية. ولنتصور القضية كما يلي .

تزدهر انتهاكات حقوق الإنسان عموما في مناخ الحرب. والواقع أننا نعيش بالفعل هذا المناخ على المستوى العالمي.

لقد تحقق شئ من الازدهار للخطاب الحقوقي في عقد التسعينيات في ظل مناخ "فكري" مختلف. كانت التوقعات السائدة هي أن العالم بعد نهاية الحرب الباردة سوف يشهد حالة استرخاء سياسي ممتدة بفضل اختفاء المنافسات الاستراتيجية ذات الامتداد العالمي وانكماش الفضاءات الممكنة للحروب التقليدية في مختلف النظم الإقليمية. وتوقع المشتغلون بالاستراتيجية أن دور العنف عموما بل والبعد السياسي كله سوف ينكمش لقاء تمدد أو توسع الاهتمام بالبعد الاقتصادي والوظيفي. وبتعبير آخر توقع أكثر المراقبين للساحة الدولية انخفاض الحرب وصعود الرفاهية إلى مركز الصدارة في الاهتمامات الدولية والوطنية. ورغم المعارضة الراديكالية للعولمة والتحريض الشامل ضد مظالمها أو نتائجها التوزيعية المجحفة كان ثمة أساس لتوقع أن يدخل العالم ككل مرحلة من الرفاهية غير المسبوقة في التاريخ الإنساني بفضل ثورة التكنولوجيا وتوسع التجارة وشبكات الاتصال والتركيز على التنمية البشرية والبنية الأساسية. كانت الحركات الوطنية والقومية والمعارضة اليسارية تعارض هذه التوقعات الليبرالية وتظهر صورة مختلفة، ولكنها لم تنجح في هز الاعتقاد بأن العالم يدخل مرحلة جديدة تستدعي

**الخطاب الإنسانوي ومشروعه الحقوقي ازدهر في فترات السلم والرخاء النسبي وعلى العكس تعرض للأزمة والاهتزاز أو الانهيار في فترات الحروب والانكماش الاقتصادي.**

التفاؤل.

ولم يكن التفاؤل بدون أساس. فثمة ولا يزال مؤشرات إحصائية قوية تشير إلى تحقيق مكاسب كثيرة لمستوى الرفاهية البشرية. وحتى المشاكل التي تم التنبيه لها مثل البيئة والشيخوخة.. الخ كانت ترتبط أساسا بالمساحة المتوسعة للرفاهية البشرية في ظل سلام ممتد حتى لو كان من المشروع إدانة هذا السلام باعتباره سلاما أمريكيا وغير ديمقراطي.

والواقع أنه سواء وافقنا أو لم نوافق فإن الازدهار الذي حققه خطاب حقوق الإنسان كان جزءا لا يتجزأ من هذا المناخ العالمي المتفائل.

وبإيجاز شديد يمكننا أن نضع الخطاب الحقوقي، كإحدى العلامات الكبرى في منظومة متكاملة يمكن صياغتها كما يلي:

سلام عالمي توسع اقتصادي- تنمية بشرية= حكم القانون وحقوق الإنسان.

وعلى نحو يشبه الصدمة قادت أحداث ١١ سبتمبر وردود الفعل الأمريكية لها إلى انحسار التفاؤل والثقة في تلك المعادلة المبهرة رغم كل الانتقادات المشروعة وغير المشروعة التي وجهت لها. وبدأ العالم يتحدث عن معادلات بديلة. فقد حل الخطاب القومي المتطرف محل خطاب العولمة الليبرالية. ويسود هذا الخطاب الفضاء العام في الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية وفي مناطق عديدة من العالم الثالث والعالم العربي بوجه خاص.

لقد أكدنا وجود قانون عام يملأ التاريخ البشري كله وهو أن الفكرة الإنسانية أو الخطاب الإنسانوي ومشروعه الحقوقي ازدهر في فترات السلم والرخاء النسبي. وعلى العكس نؤكد أن هذا الخطاب تعرض للأزمة والاهتزاز أو الانهيار في فترات الحروب والانكماش أو التآكل الاقتصادي. ومن هنا يمثل الطرح الأمريكي القائل بخوض حرب غير محددة المدة أو النطاق الجغرافي ضد الإرهاب صدمة إن لم يكن نفيا للتفاؤل بالسلام والرخاء العالمي. فالتوقعات بدأت تنقلب إلى الحديث عن عالم محفوف بالمخاطر وحافل بالحروب وعدم الاستقرار وتتهدده صراعات دينية ومنازلات ثقافية بالغة الخطورة. عاد الحديث عن المشروعات الإمبراطورية وأهمية الاستراتيجية والحروب مقابل توقعات صعود الاقتصاد والتجارة. وعلى عكس التفاؤل بالعولمة تكثف القومية الوعي بوجودها المطلق وتطلب لنفسها ولاءً مطلقاً أيضا ولو على حساب الانتماء الإنساني. وبدلا من الحديث عن قيم عامة كونية

مشتركة بدأ الإعلام العالمي والقومي يركز على الصراعات الثقافية. وعلى حساب السلام العالمي يحقق خطاب الحرب سيادة إعلامية وسياسية مطلقة ويطلب لنفسه حقا وصلاحية تمنع المناقشة وتصادر على الاختلاف ناهيك عن المحاسبة. وعلى المستوى الداخلي ينحسر خطاب القانون مفسحا الطريق أمام الإدارة العنيفة للصراعات منخفضة الكثافة حتى لو أن نطاقها الجغرافي هو العالم كله مثلما يحدث في "الحرب ضد الإرهاب".

ومن ثم بدأت معادلة جديدة تدخل إلى الصورة وتتصدرها، وهى معادلة يمكن صياغتها كما يلي:

حروب إثنية وثقافية- توسع عسكري- تنمية مادية= هيمنة وإهدار حكم القانون وحقوق الإنسان.

ولا شك أن أبرز النتائج المباشرة لهذه المعادلة هي إضعاف الإطار المؤسسي المجسد لعالمية حقوق الإنسان. ونعني هنا تحديدا تهميش الأمم المتحدة وتوظيفها لمصلحة الرؤية اليمينية الأمريكية للعالم. هنا لم تعد النخبة الأمريكية تهتم بالحديث عن التقاليد الحقوقية للحضارة الأمريكية وتأكيد البعد الحقوقي للأمم المتحدة. بل تحارب هذا البعد وتبرز في مواجهته رؤية قومية عتيقة للمنظمة الدولية ترفض وتحرض الأمريكيين ضد تمكين هذه المنظمة من التمتع بأية سلطة أو مرجعية على الولايات المتحدة. وتحصر هذه الرؤية دور الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف السياسية الخارجية للولايات المتحدة، الأمر الذي يحرم المنظمة من المصداقية والفعالية معا إلا في الحدود التي ترتضيها الإدارات الأمريكية.

والواقع أن هذا التهميش يعد بدوره نتيجة منطقية لرؤية أكثر شمولا وهى رؤية تتبناها قطاعات عريضة من المجتمعات الغربية والصناعية المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة. تصور هذه الرؤيا المجتمعات الغربية عموما والولايات المتحدة خصوصا كجزيرة ديمقراطية غنية ومتقدمة محاصرة داخل محيط من المجتمعات الفقيرة الاستبدادية المعادية للفردية والديمقراطية والجنس الأبيض. وهذا الشعور العجيب بالتهديد يقودها إلى رفض أية سلطة عالمية أو مرجعية كونية تسمح "للأغلبية الأوتوماتيكية" العالم ثالثية بإملاء القرارات على أمريكا حتى ولو باسم الفكر الحقوقي الذي لازالت ترده شكليا وكأنه ما يميزها حضاريا وثقافيا. هذه الرؤية لا تقبل إذن غير لغة الإملاءات الأمريكية على العالم وهى تستعمل خطابا

**سلام عالمي**

**+**

**توسع اقتصادي**

**+**

**تنمية بشرية**

**=**

**حكم القانون وحقوق الإنسان.**

قوميا متطرفا يملأ البيوت الأمريكية بالإعلام للتحريض ضد أية مؤسسة عالمية أو كو نية مثل الأمم المتحدة أو المحكمة الجنائية الدولية .

وحتى قبل السيطرة اليمينية الراهنة في ظل إدارة بوش الابن كانت الإدارات السابقة الجمهورية والديمقراطية ترفض بعناد إصلاح منظومة الأمم المتحدة بما يمكنها من لعب دور في مقرطة النظام العالمي وفرض حكم القانون على المستويين الدولي والداخلي وتعزيز جهود التنمية الإنسانية. وتمثلت الأفكار الأساسية في منح الجمعية العامة سلطات حقيقية وعلى نحو يمكنها من مشاركة مجلس الأمن في أهلية اتخاذ القرار العالمي إن لم يكن لعب دور برلمان دولي، وتقوية المجلس الاقتصادي-الاجتماعي للمساعدة في تأسيس هياكل قوية لتحقيق العدالة الدولية، وتغييرا للائحة التأسيسية لمحكمة العدل الدولية حتى تصبح الذراع القضائي للمنظمة، وأخيرا توسيع مجلس الأمن لضمان تمثيل قارات وثقافات العالم المختلفة، وتدعيم المنظمات المتخصصة وتحقيق تعاون أقوى مع سلطات الدول المختلفة.

قاومت الولايات المتحدة هذه المطالب الإصلاحية وصادرت عليها خشية تحول المنظمة الدولية إلى كونفدرالية عالمية كما آمل مؤسسوها، ومن ثم تخفيف الطابع الأحادي للهيمنة الأمريكية، والواقع أن مثل تلك الإصلاحات لم تكن لتقضي على هذه الهيمنة، أو تنشأ نظاما ديمقراطيا حقا على الصعيد الكوكبي. فغاية هدفها هو تأسيس نوع من الإدارة التعددية للعالم، وهو شعار يقل كثيرا عما تطرحه الولايات المتحدة ذاتها من فكرة العولمة في ميدان الاقتصاد والاتصال.

وبقطع الطريق على هذه الإصلاحات أفلتت فرصة تاريخية نادرة بعد نهاية الحرب الباردة لتمكين نظام دولي فعال وقادر فعلا على صيانة الأمن والسلم الدوليين وترقية مستوى التنمية البشرية. وبدلا من ذلك، عادت ممارسات الهيمنة بأبشع صورها من خلال الحروب "ضد الإرهاب"، وضد دول ذات سيادة مثل العراق، وإيران وكوريا الشمالية، ناهيك عن عشرات أخرى من الدول العربية والآسيوية والأمريكية اللاتينية.

ومع إهمال التنمية البشرية الدولية يتواصل التفكك والضعف الداخلي الفردي والجماعي لعشرات من دول العالم الثالث، والعجز الجماعي عن تقديم بديل عالمي وإنساني لنظام الهيمنة الانفرادي الذي تمارسه الولايات المتحدة، ومجموعة دول

الشمال الصناعية المتقدم بصفة عامة. فالواقع أن الأزمة المستفحلة والشاملة التي تعيشها التكوينات الاجتماعية والسياسية في العالم الثالث مهدت الطريق لهذه الهيمنة. فخسرت حركة عدم الانحياز قوتها الأخلاقية وتراجع الضغط لإنشاء نظام عالمي جديد بسبب نفس العوامل التي دفعت نحو خفوت صوت حركة النظام العالمي الجديد وحركة عدم الانحياز واستمرت المنظمات الإقليمية العالم ثالثية في الهبوط.

**التصدعات داخل وبين دول العالم الثالث تؤدي إلى العجز عن انتاج بديل ينقذ العالم كما يؤدي من ناحية ثانية إلى دعوة القوى المهيمنة للتدخل.**

والواقع أن هذه الحقيقة بذاتها تشكل ٩٠٪ من أرضية الهيمنة الأحادية في النظام العالمي. لا أحاجي هنا مثلما فعل مالك بن نبي في مقولته الشهيرة بأن الاستعمار علاقة تحتاج لمستعمر ( بكسر الميم) وقابلية لدى المستعمرين ( بفتح الميم) للاستعمار. فالمسألة تبدو أكثر خطورة، فبينما تستمر أشكال حقيقة من التقاليد المنبثقة عن حركات التحرر الوطنية وحركات الحياد الإيجابي ونظام اقتصادي عالمي جديد، والنشاطية المرتبطة بها في الساحة الدولية، فإن الحقيقة الأبرز بكثير هي تحول العالم الثالث إلى موضع للفعل الدولي. ولم يعد من الممكن الحديث بالقوة ذاتها- عن ذات عالم ثالثية ذات قوة اقتراحية مدعمة بروح نضالية وقدر من الانسجام والمصداقية. فالهيمنة الأمريكية والغربية عموما تستند على قدرة حقيقية على الفعل والتداخل مع لائحة المشكلات المتفجرة في العالم ككل، وفي اللوحة المأساوية للعالم الثالث على وجه أخص. إن القدرة على التدخل في مشكلات حقيقية سلبا وإيجابا هى التي تمنح القوى المهيمنة ترخيصا لمزاولة الهيمنة.

المهم في تلك المشكلات هي أنها تنبع عن تصدعات ذاتية فيما بين الجماعات والشعوب داخل أقطار ودول العالم الثالث وفيما بينها. وهو الأمر الذي يفقد هذا العالم القدرة على تكوين كتلة قوة أو حتى كتلة أخلاقية ومعنوية ذات دور فعال في النظام العالمي.

ويؤدي هذا التصدع من ناحية إلى العجز الذاتي عن إنتاج بديل ينقذ العالم ككل مما يتهدده. كما يؤدي من ناحية ثانية إلى دعوة القوى المهيمنة للتدخل، باعتبارها القوى الوحيدة القادرة عليه لمواجهة ووقف مجازر جماعية وحروب عرقية ودينية قابلة للانتشار.

وتبدو نشاطية العالم الثالث أو أقطابه الباقية متناقضة بذاتها. فدول العالم

الثالث لم تنجح في تأسيس وتشغيل منظمات إقليمية فعالة لأنها ليست مستعدة للتنازل عن أي قدر من "السيادة القومية" أو بالأحرى "الاحتكار السياسي على إقليمها الولائي" لمصلحة هذه المنظمات، وهى لا تطبق ما صدقت عليه من اتفاقيات وإعلانات، وهى حتى لا تدفع نصيبها من موازنات هذه المنظمات. ودور هذه الدول في الأمم المتحدة يقام على قاعدة مؤسساتية ومالية ليست من صنعها، ولا تكاد تساهم فيها إلا بأقل القليل.

ويبدو منهج أكثرية دول العالم الثالث في التعاطي مع المنظمات الدولية فاقدا للجدية والمصداقية بالمعنى الأعمق. فلو تركت هذه الدول لحالها لتعلمت مع الوقت كيف يمكن أن تقيم منظمات فعالة على المستويين الإقليمي والعالمي على أساس من التضحيات المالية والسياسية اللازمة لتشغيل هذه المنظمات بفعالية.

ولكن العجز عن تكوين قدرة اقتراحية ملهمة لا ينشأ من فراغ فكري هناك بقدر ما يتجذر في الفشل في إنقاذ المجتمعات من التحلل بتأثير ممارسات داخلية هي على العكس مما تطالب به الحكومات العالم ثالثية في المعترك الدولي. فهذه الحكومات لا تدفع عملية إعادة توزيع الثروة لتحقيق العدالة الداخلية، ولكنها تطالب بالعدالة الدولية. وأكثرها يفتقر إلى أدنى مستويات الاحترام للفكرة الديمقراطية في الداخل، ولكنها تظل تنادي بالديمقراطية على المستوى الكوني. وهى عموما تفضل حل المشكلات الداخلية بالقوة الغاشمة وعبر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تصل لمستوى الإبادة الجماعية والتمييز المنظم على أسس دينية وعرقية وثقافية. ولكنها تواصل الدعوة للسلام العالمي وعدم التمييز والتخلى عن سياسات القوة في العلاقات الدولية .

نلاحظ في إطار ذلك كله ازدواجية وارتباك الخطاب العربي و الإسلامي. وأدل الملاحظات في هذا السياق هي ازدواجية الخطاب بين المطالب والرؤى الكونية من ناحية والأوضاع الداخلية المتفسخة من ناحية أخرى.

ولكن ثمة ملمح أكثر خطورة وهو النزعة العامة للتطرف الديني التي تأخذ بتلابيب العالمين العربي والإسلامي. وفضلا عما تؤدي إليه تلك النزعة من فتك بالاستقرار الداخلي، فإنها قد انتهت إلى إشعال العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين في شتى أنحاء العالم، على نحو يجعل من الصعب بصورة متزايدة تكوين كتلة حقيقية للفعل السياسي الكوني بين المجتمعات الإسلامية وغيرها من

المجتمعات، ولا يمكن بالطبع عزو مسئولية التوترات المشتعلة بين المسلمين وغير المسلمين لنزعة التطرف الديني في المجتمعات الإسلامية وحدها. فالتطرف الديني والقومي والعرقي والثقافي والسياسي صار شائعا في جميع النظم الثقافية. وفي أكثر الحالات يقع المسلمون ضحية هذا التطرف من جانب الآخر الديني. ففي شبه القارة الهندية، هناك بكل تأكيد صعود خطر للتطرف الهندوسي. مما أدى إلى إشعال حروب دينية وسياسية فيما بين الهند وباكستان، وداخل الهند نفسها، كما توضح الأزمات وأعمال القتل الجماعي الأخيرة وخاصة في ولاية كوجارات وفى إقليم كشمير. أما في روسيا الفيدرالية، يؤدي استمرار حجب حق تقرير المصير عن الشعوب المسلمة إلى موقف متفجر متعدد البؤر. وحتى في بلاد معينة من أفريقيا سوف نلحظ الفوارق الاقتصادية-الاجتماعية الكبيرة بين مناطق المسلمين وغيرهم.

**لا شك أن الاحتواء الاستراتيجي يفاقم من شعور المسلمين والعرب بالتهديد والاستهداف مما يقوي شوكة التطرف الديني وينعش كافة أشكال التطرف.**

ومع ذلك، فإن انفلات التطرف الديني قاد إلى تفجير العنف في وقت كان المسلمون فيه بأشد الحاجة إلى السلام وإلى حل المشكلات العالقة بالطرق السلمية. وبينما يمكن إعمال الخيال في مناهج إحراز التقدم وحل المشكلات، أدى التطرف الديني إلى نتيجة معاكسة تماما.

وبوجه عام، سوف نجد أن البلاد العربية والإسلامية هي الأكثر إصابة بأمراض العنف والاستبداد والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والفقر. وتبدو الصورة محزنة بالفعل حيثما يسود استقطاب ثنائي بين حكومات استبدادية وفاسدة وجماعات وأحزاب دينية متطرفة تنادي بالشمولية وتدفع المجتمع إلى إحياء أشد تقاليده وأعرافه تخلفا وإغراقا في اللامساواة وعدم التسامح .

ويكشف مجرد النظر إلى حالة العالم العربي عن هذه اللوحة الحزينة من الأمراض والمشكلات، وهو ما ينعكس في ازدواجية وارتباك الخطاب العربي وبوجه عام عجز العالم العربي عن اقتراح بديل كوني ذي مصداقية.

ومن ثم يبقى هذا العالم أسيرا لكونه موضوعا للفعل، وأحيانا العدوان من جانب القوى المهيمنة. ولكن ما يميز حالات العدوان هذه هي أنها استثمرت الضعف والتهرؤ الاجتماعي- الاقتصادي، كما وظفت دعائيا نتائج وآثار الاستبداد السياسي، الأمر الذي شدد من التصدعات الداخلية في الإقليم العربي نفسه.

ولأسباب مختلفة مثلت الاستجابة الأمريكية لأحداث ١١ سبتمبر نكسة كبرى

في علاقات المسلمين بغيرهم. وهنا نلحظ بداية تكوين حلف عالمي مضاد ومحيط بالإسلام والمسلمين. فرغم إنكار الولايات المتحدة أنها تستهدف الإسلام والمسلمين كخصم أو عدو، فإنه لا مراء في أنها تنشط لتكوين حلف يفرض " احتواء اجتماعيا" للعالم الإسلامي كله تقريبا. وإضافة إلى "الحرب ضد الإرهاب" التي لا تعادي أو تناهض مظاهر التطرف اليهودي والهندوسي، ومظاهر وجذور الإرهاب الإسرائيلي واليميني في القارة الأمريكية ذاتها، سريعا ما نشأ تحالف روسي-أمريكي، وربما أمريكي-هندوسي أيضا لاحتواء ما يسمى "بالإرهاب الإسلامي"، وهو ما ينتهي إلى احتواء المجتمعات المسلمة ذاتها. هنا نجد عملية تصعيد عسكري متزايدة التأثير على المستوى العالمي، تتحد موضوعيا مع التمييزات الثقافية بوجه عام، و مع الحدود بين المسلمين وغير المسلمين بوجه خاص. ولا شك أن هذا "الاحتواء الديني الاستراتيجي" يفاقم من شعور المسلمين والعرب بالتهديد والاستهداف مما يقوي شوكة التطرف الديني وينعش كافة أشكال التطرف كرد على هذا الاستهداف. وقد يفضي هذا الواقع بدوره إلى مزيد من التصدع السياسي والأيديولوجي داخل المجتمعات العربية والمسلمة، كما قد يفضي إلى انتهاكات أشد لحقوق الإنسان. وبوجه عام يؤدي المناخ الثقافي-السياسي السائد حاليا في هذه المجتمعات إلى انهيار الثقة بمصداقية الخطاب الحقوقي.

❖❖❖

تحتاج حركة حقوق الإنسان إلى وقفة جادة للتعمق في مهمة وتحليل محركات ونتائج الأزمة العالمية التي ندخل لأعتابها وأتصور أن من الضروري مقابلة التحدي بوضوح نظري وأخلاقي عظيم كشرط أولي لإعادة النظر في أساليب العمل التقليدية.

ولكن هذا هو موضوع افتتاحية العدد المقبل من "رواق عربي".

محمد السيد سعيد